أكد أن السياسة النقدية يجب أن توفر البيئة المناسبة والملائمة لتحفيز النمو الاقتصادي

محافظ المركزي: الوضع الاقتصادي في 2013 سيكون أفضل من الأعوام السابقة

كتب مجمد إبراهيم

قال محافظ البنك المركزي الدكتور محمد الهاشل إن الوضع الاقتصادي في عام 2013 سيكون افضل عما كان عليه في الأعوام السابقة، لا سيما ما يتعلق بالبنوك، موضحا أن بوادر ذلك نراها جلية في تحسن المحفظة الائتمانية، التي نمت خلال العام الحالي 2012 وحتى نوفمبر الماضي بنسبة 5.1 في المئة، فيما كان النمو في المحفظة خلال العام الماضي 2011 بحدود 1.6 في المئة، وهو ما يعني أن المحفظة الائتمانية للبنوك نمت خلال هذا العام وقبل نهايته بأكثر من 3 اضعاف العام الماضي، مقابل نمو بلغ 0.4 في المئة في عام 2010، أي أن هناك قفزة نسبية في نمو محفظة الائتمان خلال عام 2012 مقارنة بالأعوام السابقة.

وقال الهاشل خلال مؤتمر صحافي، دعا إليه نهاية الأسبوع الماضي حول ما يدور عن نية «المركزي» إصدار ورقة نقدية جديدة من فئة 50 دينارا، قال الهاشل إن القرار في هذا الجانب لن يكون شخصياً، مشيراً إلى بحث قام به في هذا الموضوع وجد معه انه لابد من عمل دراسات فنية وتحليلات، يمكن من خلالها الوصول إلى القرار السليم بإصدار ورقة نقدية بقيمة أكبر من عدمه.

وأضاف أن الموضوع لا يزال في طور الدراسة، في حين أن المؤشرات الأولية لا تدل على وجود حاجة لهذا الإجراء خلال الفترة الحالية، وتشير إلى أن إصدار ورقة نقدية جديدة له سلبياته وإيجابياته، مؤكداً أن «المركزي» ليس غافلاً عن ذلك الأمر متى أحس بالحاجة إليه، وبحيث لا تطغى سلبيات ذلك الإصدار على الإيجابيات المأمولة منه.

تخفيض سعر الخصم

وحول اثر التخفيض الأخير لسعر الخصم على الوضع الاقتصادي ونمو الائتمان، اكد الهاشل أن السياسة النقدية يجب ان توفر البيئة المناسبة والملائمة لتحفيز النمو الاقتصادي، وتخفض تكلفة الائتمان بحيث تشجع الطلب عليه، مع المحافظة في ذات الوقت على تنافسية الدينار الكويتي كوعاء ادخاري، وعملة وطنية متنافسة مع العملات الأخرى، وبما لا يزعزع الثقة في الاقتصاد المحلي، إذ ان تلك العوامل مجتمعة تتفاعل مع بعضها البعض لتضمن توفير البيئة المناسبة لتحفيز النمو الاقتصادي، مضيفا ان الفترة التي مرت منذ الخفض الأخير لسعر الخصم قد لا تكون كافية للحكم على اثره في تنشيط الائتمان.

وبين ان النمو الائتماني يعتمد على جانبي العرض والطلب، مشيرا إلى أن السيولة متوافرة لدى البنوك، لكنها تحتاج إلى العميل الجيد والمشروع الجيد، ومتى ما توافرا، فلن تتردد البنوك في منح الائتمان، لذلك لابد من طرح الدولة للمشاريع، وان يكن العميل قادرا على تنفيذ تلك المشاريع وسداد ما عليه من ديون وقروض والتزامات تجاه البنوك، فالسياسة النقدية توفر البيئة المناسبة لتحفيز الائتمان، في حين يبقى الاثر الاساسي للسياسة المالية في طرح المشاريع والإنفاق الرأسمالي الذي يتيح الفرصة لإيجاد المشروع الجيد للعميل الجيد.

■ قرار إصدار ورقة نقدية جديدة لا يزال في طور الدراسة

■ أرباح البنوك خلال الأشهر التسعة الاولى من 2012 جيدة في ظل الظروف الحالية

الهاشل متحدثا خلال المؤتمر

وردا على سؤال حول تقييمه لأداء السياسة المالية في الدولة، قال الهاشل: لا أريد أن اقيم غيري، لكن لابد ان تتسق السياسة النقدية مع السياسة المالية، وان يسيرا في نفس الاتجاه، فإذا سارا في اتجاهين معاكسين يضيع الأثر وتفقد السياستان أهميتهما، مشيرا إلى انه يعتقد ان هناك اتساقا بين السياستين، وعزما من الحكومة تجاه الإصلاح الاقتصادي، وإزالة الاختلالات الهيكلية التي تتمثل في الاعتماد على النفط، وهيمنة القطاع الحكومي، وقلة دور القطاع الخاص، وعدم توفر فرص عمل كافية للعمالة الوطنية التي ما زال معظمها ضمن القطاع الحكومي، والتي بعث «المركزي» برسائل واضحة بشأنها للحكومة.

بازل 3

وفيما يتعلق بقدرة البنوك المحلية على تطبيق معايير بازل 3، لفت الهاشل إلى ان حزمة إصلاحات بازل، هي حزمة متكاملة في كفاية راس المال، والسيولة، والرفع المالي، وان البنك المركزي بادر بالتعاون مع البنوك بتشكيل فريق عمل للبدء بالإعداد لتطبيق التعليمات والمعايير التي ينص عليها بازل 3، وباشر بتلك العملية، متأملا ان يكون تطبيق تلك المعايير في عام 2013.

واضاف ان «المركزي» يقوم حاليا بالدراسة الكمية لتحديد الأثر الكمي على البنوك، وفي ضوء نتائج هذه الدراسة، سيتم تقييم اوضاع البنوك ومدى حاجتها وجاهزيتها لتطبيق معايير بازل 3، معبرا عن ثقته بقدرة البنوك على تطبيق تلك المعايير، في ظل التحفظ الذي انتهجه «المركزي» منذ تطبيق بازل 1، إذ ان النسبة المطلوبة بالنسبة لكفاية راس المال التي تلزم البنوك المحلية بها هي 12 في المئة في حين ان المطلوب بحسب معايير بازل 3 هو 8 في المئة، ومتوسط كفاية راس المال لدى البنوك الكويتية حاليا 16.5 في المئة، وهو ما يعني ان المصدات التي يطالب بها بازل 3 متوافرة لدينا قبل ان تنظمها معايير بازل 3، مستدركا انه لا يريد ان يستبق نتائج الدراسة الكمية التي يقوم بها «المركزي» حالياً بالتعاون مع جهة استشارية والبنوك المحلية، على ان ينظر بعد ذلك في الأثر الكمي لكل بنك على حدة، وتتخذ الإجراءات المناسبة في كل حالة.

وشدد الهاشل على ان القواعد الرأسمالية للبنوك المحلية قوية، وان زيادات راس المال لـ5 بنوك منها، إضافة إلى بنك سادس هو بيت التمويل متحناه الموافقة مؤخرا على زيادة راسماله، تقوي وتعزز متانة القاعدة الراسمالية للبنوك الكويتية، مؤكداً ان تطبيقها لمعايير بازل 3 لن يحد من توسعها في الائتمان، ولن يكون عائقا امامها في ممارسة دورها لتمويل القطاعات الاقتصادية بشتى انواعها، فهو وسيلة جديدة لإدارة المخاطر بشكل افضل، في حين ان تحفظ البنوك في منح الائتمان ليس لعدم كفاية راس المال، وإنما لندرة توافر العميل الجيد والمشروع الجيد، حيث ان البنوك المحلية لديها فوائض مالية موظفة باسعار متدنية جدا، ولن تتوانى في منح الائتمان متى ما توافرت المشاريع الجيدة والعملاء الجيدين، والبنك المركزي سيدعمها في ذلك متى ما كانت متحوطة وقامت بدراسات ائتمانية جيدة واخذت الضمانات الكافية.

واشار إلى ان هناك مقارنة غير سليمة عندما نقارن سعر الخصم عندنا في الكويت، بسعر الفائدة لدى الاحتياطي الفيدرالي في اميركا وبلدان اخرى، مبينا انه في حين ان سعر الفائدة يصل إلى 5 في المئة بالنسبة للقروض الشخصية «3 في المئة فوق سعر الخصم»، فإن الفائدة في اميركا على تلك القروض تصل إلى 10.5 في المئة.

■ المركزي: بدأ خطوات عملية لتطبيق بازل «3»

واضاف انه بخصوص السياسة الرقابية لـ «المركزي»، فإنها تساعد في منح الائتمان ولا تعرقله، حيث تتبع سياسة توسعية تسهّل منح الائتمان مع اخذ الحيطة والحذر، وبإدارة مخاطر جيدة وتحوط، باتزان ودون مبالغة، فكما يقول المثل الكويتي «الزود مثل النقص»، مبينا أن «المركزي» خفض متطلبات اوزان المخاطر بالنسبة للقروض الموجهة إلى الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم، إذ ان المتطلبات الرأسمالية المطلوبة للبنوك في هذا النوع من التمويل تكون اقل من المتوسط، وذلك كوسيلة لتحفيز منح الائتمان لهذا القطاع الحيوي المهم. والأمر ذاته، بالنسبة للمشاريع المشاريع الوطنية والاستراتيجية والمضمونة من الحكومة، حيث نمنح البنوك مخفضات، ونستثنيها من بعض التركزات الائتمانية، ومن بعض المخصصات، هذا بخلاف أمور أخرى يمكن أن تستثنى منها البنوك لتحفيزها على تمويل مشاريع منتجة في قطاعات اقتصادية حيوية.

وعن رؤية البنك المركزي حول تحفيز المشاريع التنموية وزيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي يرى الهاشل أن تحفيز المشاريع التنموية وزيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي يتم من خلال حزمة من الإصلاحات المتكاملة التي تُشكّل متضافرة ما يُعرف بالإصلاح الاقتصادي. ويُعتبر الإصلاح المالي المتمثل بتطوير المالية العامة للدولة المدخل الأساسي للإصلاح الاقتصادي المنشود بما يعزز دور السياسة المالية كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية. ففي جانب الإنفاق الاستثماري الحكومي، لابد من التركيز على الدور التنموي للمصروفات الرأسمالية لبناء وتطوير الطاقات الإنتاجية بما يساهم في توفير مقومات النمو الذاتي والمستدام للاقتصاد الوطني، والعمل على زيادة كفاءة التنفيذ في الجهاز الحكومي، وتكثيف الجهود للحد من النمو المتسارع للمصروفات الجارية للموازنة العامة. كما ينبغي مواصلة مسيرة الإصلاحات التشريعية لتحسين بيئة ممارسة الأعمال ومناخ الاستثمار في الدولة بتقليص الإجراءات البيروقراطية.

■ النمو الائتماني يعتمد على جانب العرض والطلب والمصارف لديها السيولة

■ الإصلاح الاقتصادي وإزالة الاختلالات خطوة نحو الازدهار

إسقاط القروض

وردا على سؤال حول رأي «المركزي» في ما يدفع به مجلس الأمة من إسقاط للقروض الشخصية والاستهلاكية او فوائدها، قال الهاشل إن مجلس الأمة دفع ولا يزال يدفع بإسقاط تلك القروض او فوائدها، معبراً عن اسفه لتسييس قضية فنية بحتة مثل هذه القضية.

واضاف الهاشل انه إذا التزمت البنوك بتلك التعليمات، أو خالفت لم اجبرت على الالتزام والتصويب ورد المنافع، فهذا ما يطلبه المشرّع، ونحن في «المركزي» نعتقد أن تلك التعليمات كافية ومناسبة، بل على العكس، فإنه رغم وجاهة بعض مطالبات البنك بزيادة حدود الإقراض بالنسبة للقرض الاستهلاكي والسكني نتيجة غلاء الأسعار، فإننا بسبب النزعة الاستهلاكية القوية نتحفظ، ولا نستطيع التحرك إلى الأمام في هذا الجانب، إضافة إلى الجانب السياسي الشق الذي طغى على قضايا فنية بحتة، مؤكدا انه إذا اتفقنا أن محفظة القروض الاستهلاكية والمقسطة ليس فيها تعثر، ونسبة انتظامها عالية جدا، وان التعليمات الحالية من قبل البنك المركزي للبنوك وشركات التمويل بخصوصها كافية، وان تلك الجهات ملزمة بالالتزام بها، وانها ستتعرض للمخالفة وتلزم بالتصويب إضافة إلى معاقبتها بإجراءات جزائية ودفع غرامات، فإن العناصر الكافية لضمان قيام محفظة القروض الاستهلاكية والمقسطة بدورها الحيوي المطلوب منها متوفرة، كما أن أسعار الفائدة لدينا فيما يتعلق بتلك المحفظة اقل من تلك المعمول بها في دول إقليمية وعالمية كثيرة.

وقال إنه عند التسليم بهذه الأمور، نجد أن ليس هناك قضية في الاساس ولا أمرا يستدعي المعالجة، وإذا كان هناك مخالفات، فإن من خالف هو الملزم بالمعالجة، فلماذا تتدخل الدولة، مضيفا ان العقوبات على المخالفات في هذا الجانب تصل إلى عزل الموظف المسؤول ووقف النشاط الذي حدث واقعا لإحدى شركات التمويل، إذ نبهناها اكثر من مرة، وخرجنا للتفتيش عليها فوجدنا ان الأنظمة لديها لا تساعدها على القيام بالدور المطلوب منها والالتزام بالتعليمات المتعلقة بمحفظة القروض الاستهلاكية والمقسطة، لذلك اوقفنا نشاطها لحين تنظيم عملها وإرسال رأي من مدقق الحسابات يفيد بانها قادرة على ممارسة ذلك النشاط، وبعد 6 أشهر ارسل مدقق الحسابات التقرير لنا ولم يكن كافيا، فمددنا وقف نشاط الشركة حتى جاءنا رأي من مدقق الحسابات يفيد بان الشركة اصبحت قادرة على ممارسة نشاطها بالصورة المطلوبة، كما عزل «المركزي» اشخاصا من وظائفهم في جهات تقدم القروض الاستهلاكية والمقسطة، لأنهم تسببوا شخصياً في مخالفات لتعليمات «المركزي» بهذا الخصوص.

الإيداعات

وردا على سؤال حول الانتقادات التي طالت بنك الكويت المركزي أو وحدة التحريات المالية الكويتية بخصوص عدم التظلم من قرارات النيابة العامة بحفظ التحقيقات الخاصة ببلاغات غسيل الأموال، قال الهاشل إنه وفقا للقانون رقم «35» لسنة 2002 بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال، فإن البنوك والجهات الأخرى هي المخاطبة بأحكام هذا القانون، وليس البنك المركزي، وهي التي يتعين عليها القيام بإبلاغ النيابة العامة، بتفاصيل المعاملات المشبوهة، باعتبارها الجهة التي تتلقى البلاغات طبقا لأحكام القانون المذكور.

وأوضح الهاشل: أود أن ابيّن ما يلي: إنه في الحالات التي ترى فيها النيابة العامة تحويل ما يرد إليها من بلاغات إلى بنك الكويت المركزي، فإن مثل هذه البلاغات، وفي إطار تطبيق القانون رقم «35» لسنة 2002 بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال، يتم تحويلها إلى وحدة التحريات المالية الكويتية والتي تضم أعضاء من بنك الكويت المركزي وأعضاء ممثلين لكل من وزارة الداخلية، ووزارة التجارة والصناعة، والإدارة العامة للجمارك، حيث يتم من خلال هذه اللجنة جمع المعلومات والبيانات الخاصة بتلك البلاغات وفقا لصيغة قرار الإحالة من النيابة العامة، وتحليل هذه البيانات والمعلومات وموافاة النيابة العامة بالرأي الفني في تلك البلاغات، وانه من الواضح أن الدور المنوط بوحدة التحريات المالية يتمثل في جوانب فنية، وبالتالي تقوم بدور الخبير الفني، وليس لها دور آخر، وكما هو مستقر عليه فإن الخبير الفني يقتصر دوره على تقديم الرأي الفني دون أن يمتد للتدخل في أي إجراء قضائي بأي صورة من الصور.

ولذلك فإنه لا يحق لأي من وحدة التحريات المالية الكويتية أو البنك المركزي التظلم من قرار الحفظ الصادر من النيابة العامة بشأن الإيداعات المليونية.

وقال الهاشل: لدينا 95 شركة استثمارية.. ويجب ان لانعمم السوء على جميع شركات الاستثمار، فهناك شركات استثمارية جيدة.. وفي المقابل هناك شركات «لم يحالفها الحظ» لأسباب كانت واضحة، ومنها «اتباع نماذج عمل غير قابلة للاستمرار، تعتمد على تمويل قصير الاجل، لتنفيذ مشاريع طويلة الاجل، وبعملات مختلفة، ومصادر اموال غير مستقرة، ومن ثم اتت ازمة مالية في اسعار الائتمان وازمة في اسعار الاصول، ولم تستطع تجديد خطوط الائتمان قصيرة الاجل، ولا ان تبيع اصولها وتسدد ماعليها «فاسقط في يديها»، لان نماذج اعمالها كانت غير قابلة للديمومة، والمشكلة تكمن في «غياب الادارة الجيدة والحوكمة» سواء في ادارة المخاطر، والسيولة، او الاستحقاقات والمواءمة بين الاصول والالتزامات، فنتج ما نتج.

الهاشل متوسطا صحافيي الاقتصادية

يقوم من خلالها بدعم ثلاثة من البرامج الرئيسية للمؤسسة

«بنك الخليج» يعلن الشراكة مع إنجاز الكويت لعام 2013

أعلن بنك الخليج عن شراكته مع مؤسسة إنجاز الكويت لعام 2013 يقوم من خلالها بدعم ثلاثة من البرامج الرئيسية للمؤسسة وهي «مخيم الابتكار»، «وظيفة ليوم واحد»، و«أكثر من مجرد مال». وتأتي هذه الشراكة تطبيقا لاستراتيجية المسؤولية الاجتماعية التي وضعها البنك لعام 2013 والرامية إلى تشجيع شباب الكويت على إبراز مواهبهم وصقلها.

ويدعم البنك برامج إنجاز التي تهدف إلى توسيع معرفة الطلاب بعالم الأعمال وتعزيز روح المبادرة والريادة لديهم. ويعمل كل من البرامج الثلاثة على تزويد الطلاب بالمعرفة التطبيقية والخبرة العملية التي سيحتاجون إليها عند ممارسة الحياة العملية بعد إكمال دراستهم وتخرجهم.

مخيم الابتكار: هو عبارة عن ورشة عمل مدتها يوم واحد تهدف إلى تدريب ما يتراوح بين 75 و80 طالبا من طلاب الثانوية العامة وطلاب الجامعات على إيجاد الحلول الأكثر ابتكاراً للتحديات التي تواجه بيئة الأعمال مستخدمين مهارات القيادة، والتفكير النقدي، والعمل الجماعي. وسيقدم البنك التوجيه والإرشاد المهني خلال هذا المخيم لمساعدة الطلاب على توسيع آفاقهم.

وظيفة ليوم واحد: هو عبارة عن يوم يستضيف خلاله البنك عددا من الطلاب ويمنحهم فرصة قضاء يوم كامل مع موظفيه ذوي الخبرة للتعرف عن كثب على مختلف اقسام البنك وكيفية سير أعمالها اليومية.

أكثر من مجرد مال: هو دورة تعليمية من 6 جلسات تهدف إلى شرح مقومات الاقتصاد وعالم الأعمال لطلاب الصفين الخامس والسادس. ويساعد هذا البرنامج الطلاب على تعلم مفاهيم كسب الأموال وانفاقها وادخارها وتبادلها عند تأسيس أعمالهم الخاصة.

وبهذه المناسبة، قال فوزي الثنيان – مدير عام شؤون مجلس الإدارة في بنك الخليج: «يسرنا أن نحظى مجدداً بهذه الفرصة التي تتيح لنا رعاية مؤسسة كرست جهودها للنهوض بقدرات شباب الكويت من خلال تقديم برامج تعليمية مبتكرة وإبداعية تهدف إلى تنمية مهارات القيادة وريادة الأعمال لديهم».

فوزي الثنيان

■ الثنيان: نهدف لدعم الشباب والمشاركة في البرامج المجتمعية

وأضاف الثنيان: «إن استراتيجية المسؤولية الاجتماعية التي يتبناها البنك لعام 2013 ترمي إلى تنمية الطاقات البشرية الكامنة في الكويت إلى أقصى حد بهدف الارتقاء بوطننا الحبيب وتعزيز الاقتصاد. فهذه المبادرة النبيلة التي أطلقتها إنجاز الكويت تمنحنا فرصة تحقيق هذا الهدف من خلال دعم الشباب الكويتي والمشاركة في البرامج المجتمعية التي تسهم في تأهيل وإعداد رواد أعمال المستقبل». واختتم الثنيان بقوله: «أود أن أوجه تحية ثناء وتقدير إلى إنجاز الكويت على عطاءاتها وتفانيها في أداء رسالتها من أجل تطوير مهارات شباب الكويت وتنميتها. ويسعدنا أن نتعاون مجددا مع هذه المؤسسة المرموقة، مؤكدين دعم البنك وتشجيعه للمبادرات الشبابية في مجال التعليم، والفنون، والرياضة، والثقافة». هذا، ويلتزم بنك الخليج بدعم شباب الكويت ومساعدته على تحقيق طموحاته انطلاقاً من إيمانه بأن الأوطان لا تبنى إلا بسواعد شبابها وحرصاً منه على تزويد ابناء الكويت بالتجارب العملية والقنوات التعليمية لمساعدتهم على اكتساب المهارات المهنية التي تؤهلهم لخوض عالم الأعمال في مرحلة مبكرة من حياتهم وتوفير الأدوات التي سيحتاجون إليها ليصبحوا من رواد الأعمال الناجحين مستقبلاً.

التجاري: «حملة هون عليهم» مستمرة في فصل الشتاء

استكمالاً لحملة «هون عليهم» التي كان التجاري قد أطلقها في فصل الصيف، والتي هدفت إلى توزيع المياه ومعقم الأيدي وبعض الهدايا على عمال التنظيف والبناء المتواجدين في الشوارع، فقد قرر البنك مواصلة هذه الحملة في موسمها الشتوي بتوزيع الجاكيتات الشتوية والقبعات والشالات الواقية من البرد على هذه الفئة من العمالة، بالإضافة إلى الكمامات الطبية للواقية من الغبار وأيضا معقم الأيدي وماء الشرب. وفي هذا السياق صرحت مساعد المدير العام – إدارة الإعلان والعلاقات العامة أماني الورع قائلة «لقد تركت حملة هون عليهم التي أطلقها البنك خلال موسم الصيف أثرا طيبا في نفوس عمال التنظيف والبناء المتواجدين بالشوارع في ذروة الحر نظرا لما تقتضيه متطلبات أعمالهم، بل ولاقت الحملة تجاوبا ملحوظا من العديد من فئات المجتمع واصفين أنها بأنها حملة مبتكرة وجديدة استهدفت فئة جديرة بالرعاية والاهتمام، وهو ما لمسه البنك من خلال الاتصالات التليفونية والرسائل المستلمة عبر شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة. وفي ظل كافة هذه الأصداء الطيبة والإيجابية التي تركتها هذه الحملة، قررت إدارة البنك مواصلة الحملة في موسم الشتاء بإعداد برامج تهدف زيارة الأماكن التي يتواجد بها عمال النظافة والبناء لتوزيع الملابس الشتوية التي تتناسب وبرودة الجو وأيضا معقم الأيدي والقبعة وماء الشرب والكمامات الطبية لوقايتهم من أي أضرار صحية قد تلحق بهم جراء انخفاض درجات الحرارة أو تعرض البلاد لموجات غبار».

جانب من الحملة